



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



***السؤال الأول (2.5ن): ما المقصود بالمصطلحات التالية:**

1- انفجار الفقاعة السعيرية (1ن): يرتبط استخدام المصطلح بظهور الأزمات، وهو الانهيار المفاجئ والحاد في أسعار أصل معين (0.5ن) (مثل العقارات، الأسهم، العملات الرقمية...) بعد فترة من الارتفاع المبالغ فيه وغير المبرر بالقيمة الحقيقية لذلك الأصل (0.5ن). تتشكل الفقاعة السعيرية عندما ترتفع الأسعار بسرعة بسبب المضاربة والتوقعات غير الواقعية بتحقيق أرباح مستمرة، وليس بسبب تحسن حقيقي في القيمة أو الأداء.

2- فقاعة دوت كوم (Dot-com Bubble) (0.5ن): هي واحدة من أشهر الفقاعات السعيرية في التاريخ الاقتصادي، ووقعت في أواخر التسعينات وبداية الألفية الجديدة، وترتبط بشركات الإنترنت والتكنولوجيا. هي فترة شهدت ارتفاعاً هائلاً في أسعار أسهم شركات الإنترنت والتكنولوجيا، رغم أن كثيراً منها لم يكن يحقق أرباحاً حقيقية أو حتى يملك نماذج عمل واضحة، وإنما اعتمد على التفاؤل المفرط بشأن مستقبل الإنترنت. (0.5ن)

3- عضو مجلس الإدارة المستقل: عضو مجلس الإدارة المستقل (Independent Director) هو شخص يشغل عضوية مجلس الإدارة دون أن يكون له أي صلة تنفيذية مباشرة بالشركة، أي أنه لا يعمل كموظف في الشركة ولا يمتلك مصالح مالية أو شخصية قد تؤثر على حياده في اتخاذ القرارات. ويهدف وجوده إلى تعزيز الرقابة والمساءلة والشفافية داخل المؤسسة. (1ن)

السؤال الثاني - أسباب حوكمية لأزمة شركة انرون (3.5ن): (Enron Crisis) تُعد من أكبر الفضائح المالية في التاريخ الحديث، ووقعت سنة 2001 في الولايات المتحدة، وكانت سبباً رئيسياً في تشديد القوانين المنظمة للأسواق المالية. إنرون كانت شركة أمريكية عملاقة في مجال الطاقة (0.5ن) تنشأ الأزمة الحوكمية نتيجة خلل في منظومة الرقابة والتسيير داخل المؤسسات، يؤدي إلى انحراف سلوك الإدارة عن تحقيق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح، مما يفضي إلى أزمات مالية وانهيارات مؤسسية. (0.5ن)

- ضعف دور مجلس الإدارة (0.5ن) - تعارض المصالح (0.5ن) ضعف الشفافية والإفصاح (0.5ن) - غياب المساءلة والمحاسبة (0.5ن)، ضعف التدقيق الخارجي (0.5ن)

'''-من الممكن إضافة العناصر التالية تعتبر كإجابات صحيحة كذلك-عدم مساءلة الإدارة العليا عن قراراتها الخاطئة أو غير القانونية. (0.5ن)

- قصور أنظمة الرقابة الداخلية (0.5ن) -عدم فعالية آليات الكشف المبكر عن الأخطاء والتلاعب المالي. (0.5ن) - الثقافة التنظيمية غير الأخلاقية (0.5ن) تشجيع الربح بأي وسيلة دون الالتزام بالقيم والقوانين. (0.5ن) - غياب القوانين أو ضعف تطبيقها سواء بسبب ثغرات قانونية أو ضعف الرقابة الحكومية. (0.5ن)''''''''

- السؤال الثالث (1.5ن): ما هي معايير تصنيف تجذّر المديرين في الشركة (théorie de l'enracinement) (بدون شرح) (1.5ن)؟
- التجذّر والفعالية. (0.5ن) - التجذّر التنظيمي والسوقي (0.5ن) - استراتيجية التلاعب والتحييد (0.5ن)

***السؤال الرابع (08ن):** من خلال الخصائص التي تؤثر على آليات حل التعارض بين الأطراف المختلفة في المؤسسة، هناك العديد من المقاربات التي تناولت تقسيم أنظمة الحوكمة. على ضوء ما درست حل وناقش المقاربة القائمة على هيكل رأس المال؟

-الحوكمة مفهوم شديد التعقيد، تتداخل في الكثير من الأمور التنظيمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وفي هذا الإطار يوجد نوعان شائعان لنظام الحوكمة في المؤسسات، الأول يسمى بنظام الداخليين (نظام الملكية المركز) (0.5ن)، ويسمى النظام الثاني بنظام الخارجيين (نظام الملكية المشتت) (0.5ن)، حيث يحتوي كل نظام على مميزات وخصائص يؤدي الى اختلاف التعامل مع مشاكل الوكالة وفقا لنظام الملكية (0.5ن) (هيكل الملكية هي محدد أساسي لنظام الحوكمة). -هيكل الملكية المشتت أو المتناثر في المؤسسة يعني أن هناك عددا كبيرا من أصحاب الأسهم يمتلك كل واحد منهم عدد قليل من الأسهم الشركة (0.5ن)، وهو ما يؤدي الى ان هذا المساهم لا يمكنه التأثير على نشاط الشركة ولا يكون هناك حافز للمساهمين في إدارة الشركة (0.5ن) أو مراعاتها (0.5ن)، هذا النظام يكون عادة أقل عرضة لحالات الاحتيال والغش لغياب المستثمرين المسيطرين (0.5ن) مع الاعتماد على الهيئات الرقابية والإدارية خاضعة للقانون (0.5ن) أكثر من تبعيتها للملاك، كما يتم وفقا لهذا النموذج تأمين احتياجات رأس المال من خلال سوق مالية متطورة (0.5ن). أهم ما يميز هذا النوع كذلك شدة الاهتمام بشفافية المعلومات (0.5ن) وإنشاء تنظيمات تحد من انتهازية المسيرين (0.5ن). أمثلة: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. (0.5ن)

-هيكل الملكية المركز: مرتبطة بتجمع رأس مال الشركة أو جزء مؤثر منه في يد عدد قليل من الأشخاص (0.5ن)، غالبا ما يتولون السيطرة ويؤثرون بشكل واضح في طريقة عمل وإدارة المؤسسة (0.5ن)، تتمثل أهم مزايا هذا النظام في أن المساهمين يكون الحافز والسلطة وإمكانية التأثير على توجيه نشاط المؤسسة باعتبارهم مالكي أغلبية الأسهم والحصص فيها (0.5ن) بالإضافة الى حافز الرقابة على أداء المؤسسة (0.5ن) لانهم يتأثرون بصفة أكبر بأعمال الإدارة سلبا واجابا لما يملكونه من حصص ملكية تفوق أقرانهم، الأمر الذي يقلل من احتمالات سوء الإدارة ووقوع حالات الغش والاحتيال فيما اذا طبقت قواعد الرقابة بصورة صحيحة. عيوبها ترتبط في حالة عدم كون المساهمين هم نفسهم المديرين احتمال نشوء فساد على حساب المساهمين الأقلية بس اختيار مديرين متواطئين. (0.5ن)

السؤال الخامس (04.50ن) كيف تقيم مستوى تطبيق آليات الحوكمة المؤسساتية في الجزائر (04.50ن)؟

-يمكن القول إن واقع تطبيق آليات الحوكمة في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب (0.5ن)، رغم وجود بعض المقومات القانونية والتنظيمية التي يمكن تطويرها. ويتطلب تعزيز الحوكمة في الجزائر إصلاحا تشريعيا عميقا، إلى جانب ترسيخ ثقافة الحوكمة داخل المؤسسات، وتفعيل دور الرقابة، وتحسين الشفافية، وتطوير كفاءة مجالس الإدارة واللجان المتخصصة، بما ينسجم مع المعايير الدولية ويعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح. تُعد الحوكمة المؤسسية من الركائز الأساسية لضمان حسن تسيير المؤسسات وتحقيق الشفافية والمساءلة، غير أن تطبيق آلياتها في الجزائر لا يزال يعرف عدة صعوبات بنيوية وتشريعية تحد من فعاليتها وانتشارها.

أولاً: الإطار العام لتطبيق الحوكمة في الجزائر

يتميّز واقع الحوكمة في الجزائر بغياب ميثاق وطني شامل خاص بحوكمة الشركات (0.5ن)، باستثناء ميثاق الحكم الراشد لسنة 2007، والذي وُجّه أساساً إلى الشركات العائلية دون أن يشمل باقي أشكال الشركات، لاسيما الشركات المساهمة والمؤسسات الكبرى. ويُعد هذا الغياب أحد أبرز مظاهر ضعف الإطار التنظيمي للحوكمة، حيث يحول دون توحيد المبادئ والمعايير التي ينبغي أن تلتزم بها مختلف المؤسسات الاقتصادية.

ثانياً: ضعف المنظومة القانونية المنظمة للحوكمة

يرجع ضعف تطبيق آليات الحوكمة في الجزائر بدرجة كبيرة إلى قصور المنظومة القانونية، التي لا تزال تركز أساساً على القانون التجاري التقليدي، والذي لا يتوافق في العديد من مواده مع المبادئ والمعايير الدولية للحوكمة. (0.5ن) فالقانون التجاري الجزائري لا يتضمن نصوصاً واضحة تعزز:

- استقلالية مجالس الإدارة (0.25ن)،
- دور لجان الحوكمة المتخصصة (0.25ن)
- آليات الرقابة الداخلية الفعالة (0.25ن)
- حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح (0.25ن)

كما أن تقييم الجزائر في مجال الحوكمة، وفق بعض تقارير المؤسسات الدولية مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، يُعد ضعيفاً ولا يرتقي حتى إلى المستوى الأول الذي يُعتبر أصلاً أدنى مستويات التقييم، مما يعكس هشاشة البنية المؤسسية الداعمة للحوكمة. (0.5ن)

ثالثاً: بعض المزايا القانونية الداعمة للحوكمة

رغم هذا الضعف العام، فإن الإطار القانوني الجزائري لا يخلو من بعض الجوانب الإيجابية التي يمكن البناء عليها لتعزيز الحوكمة، من أهمها:

- اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، وهو ما يساهم في تعزيز الشفافية والمصداقية في عرض المعلومات المالية. (0.5ن)،
- إتاحة إمكانية تبني الشركات المساهمة لنموذج مجلس المراقبة ومجلس المديرين، وهو النموذج المستوحى من التشريع الألماني (0.25ن)، والذي يمكن أن يساهم في تحسين الفصل بين سلطات التسيير والرقابة، وبالتالي دعم مبادئ الحوكمة الرشيدة إذا ما تم تفعيله بشكل صحيح. (0.25ن)

رابعاً: مظاهر ضعف تطبيق الحوكمة عملياً

- على الرغم من وجود بعض الأسس القانونية الإيجابية، فإن تطبيق آليات الحوكمة في الجزائر يظل ضعيفاً على المستوى العملي، وذلك لعدة أسباب من أبرزها: (0.5ن) يكفي الإشارة إلى عنصر واحد فقط للحصول على العلامة
- ضعف نظم الرقابة والمساءلة داخل المؤسسات. - قصور أنظمة الشفافية والإفصاح المالي وغير المالي - ضعف آليات إدارة المخاطر وعدم إدماجها ضمن الاستراتيجية العامة للمؤسسات - محدودية دور مجلس الإدارة في ترسيخ الحوكمة، سواء من حيث الاستقلالية أو الكفاءة أو النزاهة غياب أو ضعف اللجان المتخصصة مثل: لجنة الحوكمة لجنة إدارة المخاطر لجنة التدقيق لجنة المكافآت والالتزام